ما ورد في القرآن الكريم وحمله ابن هشام على الضرورة أو وصفه بالقلّة أو الضعف

أ.د. عبّاس علي إسماعيل

الطالبة : وعد حامد ياس

جامعة كربلاء- كلية العلوم الإسلامية

كلمات مفتاحية : القرأن – أبن هشام – الضعف – القلّة – الضرورة – النيابة .

ملخص البحث

يسعى هذا البحث إلى دراسة المسائل النحوية التي حملها ابن هشام على الضرورة، أو وصفها بالقلّة أو الضعف مع أنّ لها أمثلة في القرآن الكريم. أمّا المسائل التي حملها على الضرورة فهي: نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده في التركيب، وتقديم الحال على صاحبها المجرور، وحذف لام الأمر وإبقاء عملها، وأمّا المسائل التي وصفها بالقلة أو الضعف فهي: إعمال المصدر المعرّف بأل، ومجيء المفعول لأجله معرّفاً بأل، ومجيء الإضافة بمعنى في.

مقدمة:

بِسمِ اللهِ الرّحمن الرّحيم

يجدُ المتتبع لمؤلفات ابن هشام أنّ له ثلاثة مواقف من مسائل النحو القرآني؛ فهناك تراكيب نحوية في كلام العرب رفضها مع وجود ما يماثلها في القرآن الكريم مؤيداً في ذلك جمهور النحويين.

وهناك تراكيب جملية في كلام العرب رفضها جمهور النحويين، وخالفهم ابن هشام؛ لأنّ لها ما يماثلها من تراكيب في القرآن الكريم. وهناك تراكيب نحوية في كلام العرب لها ما يماثلها في القرآن الكريم غير أنّ ابن هشام حملها على الضرورة، أو وصفها بالقلّة أو الضعف.

وهذا البحث يتناول المسائل النحوية التي حملها ابن هشام على الضرورة، أو وصفها بالقلّة أو الضعف مع أنّ لها أمثلة في القرآن الكريم. أمّا المسائل التي حملها على الضرورة فهي: نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده في التركيب، وتقديم الحال على صاحبها المجرور، وحذف لام الأمر وإبقاء عملها، وأمّا المسائل التي وصفها بالقلة أوالضعف فهي: إعمال المصدر المعرّف بأل، ومجيء المفعول لأجله معرّفاً بأل، ومجيء الإضافة بمعنى في.

ما حمله ابن هشام على الضرورة أو وصفهُ بالقلّة أو الضعف

هناك شواهد من كلام العرب حملها ابن هشام على الضرورة، أو وصفها بالقلّة أو الضعف مع أنّ لها ما يماثلها من تراكيب في القرآن الكريم.

أولاً– ما حمله على الضرورة: ثمة مسائل نحوية حملها ابن هشام على الضرورة، وهذه المسائل، هي:

أ– نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده

اتّفق النحويون على أنّ الفاعل قد يحذف لأسباب لفظية أو معنوية، وإذا حذف الفاعل يقوم المفعول به مقامه، إن كان موجوداً في الجملة، فإن لم يكن المفعول به موجوداً يقوم الجار والمجرور أو الظرف أوالمصدر مقامه[1] لقد ذهب جمهور البصريين الى عدم جواز إقامة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده إلا الأخفش الأوسط فأنّه أجاز هذه المسألة إلا أنّه اشترط في نيابة المصدر، وظرف الزمان مع وجود المفعول أنْ يتقدما عليه، فإن تأخرا، لم يجز، فتقول: ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيداً، وضُربَ يومُ الجمعة زيداً[2]. وقد نقل ابن برهان[3] عن الأخفش الأوسط وابن الخباز في النهاية ما يخالف ذلك؛ إذ قالا: زعم أبو الحسن أنّه يجوز: ضُرِبَ أخاكَ الضّرْبُ الشديدُ، وقال لوقلتَ: ضُرِبتَ الضّرْبُ الشديدُ أخاكَ لم يجز [4]

وأمّا ابن هشام فقد وافق الجمهور في هذه المسألة؛ لأنّه أشترط في صحة اقامة الظرف والجار والمجرور مقام الفاعل عدم وجود المفعول به، وذلك بقوله: ((وحيث حُذِف فاعل الفعل فإنّك تُقيم مقامه المفعول به، وتُعطيه أحكامه المذكورة له... فإن لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف أو الجار والمجرور أوالمصدر... ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط، واحدهما: أن يكون مختصاً... والثاني: أن يكون متصرفاً... والثالث: أن لا يكون المفعول به موجوداً، فلا تقول: (ضُرِبَ اليومُ زيداً) خلافاً للأخفش والكوفيين، وهذا الشرط أيضاً جارٍ في الجار والمجرور، والخلاف جار فيه أيضاً))[5]

والمجوزين لهذه المسألة المتمثلين بالأخفش والكوفيين استدلوا بقراءة أبي جعفر الفعل (لِيَجْزِيَ) في قوله تعالى: ﴿**لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾ [الجاثية:14] على بناء للمفعول، هكذا: (لِيُجْزَى)[6] كذلك استشهدوا بقول الشاعر:

وإنّما يُرضي المُنيبُ رَبَّهُ ما دام مَعْنِيّاً بذكرٍ قلبَهُ

كذلك قول الشاعر يزيد بن القعقاع:

أُتِيحَ لي مِنَ العِدا نَذيرَا بهِ وُقيتُ الشّرَّ مُستَطيرَا

ففي الآية الكريمة قد أُقيم الجار والمجرور(بما) مع وجود المفعول به(قوماً)، وفي البيتين الشعريين قد أقيم(بذكر) و(لي) مع وجود المفعول به(قلبهُ) و(نذيراً)[7].

وقد رد جمهور البصريين وابن هشام على استدلالات المجوزين لهذه المسألة بحملهم الابيات الشعرية على الضرورة وعلى القراءة بأنّها شاذة؛ لذلك لا يصحّ الاحتجاج بها[8]، وقد ذكر ابن هشام ذلك بقوله: ((وأجيب عن االبيتِ –يقصد البيت الأول– بأنه ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى: ﴿ **قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا**﴾ [الجاثية:14] أي: لِيُجْزَى الغفرانُ قوماً، وإنما أقيم المفعول به، غاية ما فيه أنّه المفعول الثاني، وذلك جائز))[9]

ب– تقدم الحال على صاحبها المجرور

أجاز النحويون تقديم الحال على صاحب الحال؛ إذا كان صاحب الحال فعلاً أو ما يشبهه من الصفات، فإن كان العامل في الحال معنى الفعل لم يجز تقديم الحال على العامل، يُقال: زيدٌ في الدار قائماً، ولا يُقال: زيدٌ قائماً في الدار، وتقول: فيها زيدٌ مقيماً فـ(زيد) مرفوع بالابتداء، وفيها: الخبر، ومقيماً حال من المضمر في (فيها)[10]

لقد منع جمهور النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور، فهم يرون أنّ رتبة الحال التأخر عن صاحبها وجوباً في حال مجيء الحال محصوراً، أو في حال كون صاحب الحال مجروراً؛ لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، والعامل في صاحبها هو الحرف المعلّق بالفعل، فصار كالشيء الواحد، فتقديمها على الجار يفصل بين الفعل والحرف، ولأن حرف الجر لا تصرف له، وهو العامل في صاحب الحال، وليس له معنىً يعمل به[11] الجر، وعن الشجري قال: ((وقاس النحويون الخافض على الرفع والناصب، فلما خالفهما ألزموا حال المخفوض التأخير، وذلك أنّ الرافع والناصب يتقدم الحال عليهما؛ لأنّ المرفوع والمنصوب يجوز تقديمه عليهما...، ولا يمكن تقديم المخفوض على الخافض، فامتنع لذلك تقديم الحال على ذي الحال المخفوض))[12].

وقد أجاز ابن مالك تقديم الحال على صاحبها المجرور؛ لثبوت ذلك بالقياس والشواهد الكثيرة، منها قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ**﴾ [سبأ:28] فـ(كافة) حال من المجرور (الناس)، فتقدم الحال على صاحبه المجرور بالحرف[13]. يرى اغلب النحويين أنّ (كافة) لم ترد إلا حالاً في العربية، وقد خالفهم الزمخشري فأخرجها عن الحالية قائلاً: ((﴿**إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ**﴾ إلا إرساله عامة لهم محيطة بهم؛ لأنّها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج

منها أحد منهم... ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ؛ لأنّ تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدّم المجرور على الجار...))[14]، وقد وصف ابن هشام توجيه الزمخشري بالوهم، فقال: ((ووهمه في قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ**﴾؛ إذ قدّر ﴿**كَافَّةً**﴾ نعتاً لمصدر محذوف، أي أرساله كافة، أشد؛ لأنّه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عما التزم فيه من الحالية))[15]، واحتمل ابن هشام أن تكون (كافة) حالاً من المفعول به في (أرسلناك)[16]، فابن هشام يرفض تقديم الحال على صاحبها المجرور، فيقول: ((وللحال مع صاحبها ثلاث حالات، ... الثانية: أن تتأخر عنه وجوباً، وذلك كأن تكون محصورة، نحو﴿**وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ**﴾ [الانعام: 48]، أو يكون صاحبها مجروراً، إمّا بحرف جر غير زائد: كمررت بهند جالسة))[17]

وبيّن ابن هشام أنّ ابن كيسان وأبا علي الفارسي وابن جني قد أجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور فقال: ((وخالف في هذا الفارسي، وابن جني[18] وابن كيسان، فأجازوا التقديم، قال الناظم[19]: وهو الصحيح؛ لوروده، كقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ**﴾، وقول الشاعر:

تَسَلّيْتُ طُراً عَنْكُم بَعدَ بينكُمْ بذِكْراكُمُ حتّى كأنّكُمْ عِندي

والحق أنّ البيت ضرورة، وأنّ (كافة) حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا للتأنيث، ويلزمه تقديم الحال المحصورة، وتعدي أرسل باللام، والأول ممتنع، والثاني خلاف الأكثر))[20]

وممّا تقدم يتضح أنّ محل الخلاف في توجيه (كافة) في الآية الكريمة، فابن هشام يرى أن (كافة) حال للكاف، على حين نجد الزمخشري يرى أنّها نعت لمصدر محذوف، وغيرهما من النحويين يرون أنّها حال للناس، وعلى هذا وردت في إعراب كافة ثلاثة توجهات، وكان لكل توجه مناصروه.

فالتوجه الاول: وهو الذي قال به الزمخشري الذي يرى أنّ (كافة) نعتاً لمصدر محذوف، وقد قال به الرازي في أحد قوليه[21]، والنسفي في أحد قوليه[22].

وفي التوجه الثاني: وهو الذي قال به ابن هشام؛ إذ يرى أنّ (كافة) حال لما قبلها (الكاف)، ولم يكن أول القائلين بهذا الوجه؛ فقد سبقه مجموعة من العلماء، منهم: الطبري[23]، والزجاج[24]، والنحاس[25]، ومكي[26]، والرازي في أحد قوليه[27]، والعكبري[28]، والقرطبي في أحد قوليه[29]، والنسفي في أحد قوليه[30].

وأمّا التوجه الثالث: فقد تبنى هذا الرأي مَن قال بجواز تقدم الحال على صاحبها المجرور، إذ يرى القائلون بهذا الرأي أنّ (كافة) حال لما بعدها، أي (للناس)، وقد قال به مجموعة من العلماء من امثال ابن كيسان وابو علي الفارسي وابن جني، وابن برهان[31]، وابن عطية في أحد أقواله[32]،

وابن مالك[33]، والقرطبي في أحد قولية[34]، وأبو حيان الأندلسي[35] والسيوطي[36].

وذكر ابن حيدرة اليمني أنّ في تقديم الحال من المجرور عليه خلاف، منهم مَن يميزه، ومنهم من يمنع منه، وأفضل عنده في ذلك أنّ صاحب الحال متى كان الجار له متعلقاً بمحذوف لم يجز تقديم الحال عليه؛ لأنه هو العامل، وهو غير متصرف، فيجوز عنده: زيدٌ في الدار مقيماً، ولا يجوز: زيدٌ مقيماً في داره، ومتى كان الجار لصاحب الحال متعلّقاً بموجود، وما هو في حكم الموجود جاز تقديم الحال على صاحب الحال؛ لأن العامل فيه الفعل دون الجار، وتأسيساً على هذا الكلام جاز أن يُقال: مررْتُ بزيدٍ واقفاً، ومررْتُ واقفاً بزيدٍ، وواقِفاً مررتُ بزيدٍ، وعلى ذلك تكون (كافة) في قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ**﴾ حال من الناس؛ لأنّ اللام متعلقة بـ(أرسلناك)[37]، ومعنى ذلك أنّه لا يجيز تقديم الحال على صاحبها مطلقاً، بل إنّ ذلك عنده مقيد بحدود وقيود.

ج- حذف لام الأمر وإبقاء عملها

يرى جمهور النحويين أنّ حذف لام الأمر المتصلة بالفعل المضارع لا يجوز في سعة في الكلام، وجوّزوا حذفها في الضرورة الشعرية[38]، ولام الأمر تقدّر في النصوص الشعرية على أنّها مضمرة[39]، واستشهدوا لذلك بأبيات من الشعر، منها قول الشاعر

مُحمّد تفدِ نفسَك كلُّ نفس إذا ما خِفتَ من شَيءٍ

والتقدير عندهم: لتفدِ[40].

ومثله قول مُتمّم بن نويرة

على مثل أصحاب البعوضةِ فاخْمشي لك الويلُ حُرّ الوجه أويبكِ مَن بكى والتقدير عندهم: ليبكِ[41]، وأجاز الكوفيون حذفها مع الجزم[42].

وأمّا ابن هشام فقد وافق الجمهور في هذه المسألة، وذلك بجعلها مختصة بالشعر دون غيره من النظم، إذ ذكر هو مطرد عند بعضهم، في نحو:(قُلْ لَهُ يفعَلْ)، وجعل منه قوله تعالى: ﴿**قل لعبادِيَ الذين آمنوا يُقيموا الصلاةَ**﴾ [إبراهيم: 31]، وقوله تعالى: ﴿**وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾ [الإسراء: 53]، ((وقيل: هوجواب لشرط محذوف، أوجواب لطلب، والحقّ أنّ حذفها مختص بالشعر كقول الشاعر:

محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كُلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من أمر تبالا))[43]

وهذا قبيح عند الأخفش الأوسط[44] وأمّا المبرد فقد منع ذلك حتى في الشعر، وقد زعم أنّ البيت السابق لا يُعرف قائله، مع احتماله أن يكون خبراً، وحذفت الياء، استغناء بالكسرة[45]، وقد كان أبوالبركات الانباري من المؤيدين لرأي المبرد بقوله: ((وهو الصحيح، فنقول: قوله(تَفدِ نفسك) ليس مجزوماً بلام مقدرة، وليس الأصل فيه: لتَفدِ نفسَك، وإنّما الأصل: تفدى نفسك، من غير تقدير لام، وهو خبر يُراد به الدعاء، كقولهم: غفرَ الله لك، ويرحمُكَ اللهُ، وإنّما حذف الياء لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة عن الياء))[46]

وأما مذهب الكسائي، فقد كان يرى ((أنه يجوز حذفها بعد الأمر بالقول، كقوله تعالى: ﴿**قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاةَ**﴾، أي: ليقيموا.))[47]، وقال الفرّاء عند وقوفه على الآية المذكورة ((جزمت يقيموا بتأويل الجزاء، ومعناه والله أعلم معنى الأمر، كقولك: قل لعبد الله يذهبْ عنّا، تريد اذهب عنا، فيجزم بنية الجواب للجزم وتأويله الأمر))[48]

وأما أبو جعفر النحاس، فقد أيد ما ذهب إليه الكوفيون في جواز حذف لام الأمر، وذلك عند ذكره إعراب قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ**﴾ **[البقرة:282]**، إذ قال : ((أثبت اللام في الثاني، وحذفها من الأول ؛ لأنّ الثاني غائب والأول للمخاطب، فإن شئت حذفت اللام في المخاطب لكثرة استعمالهم ذاك وهو الأجود ...))[49].

وقد كان القرطبي من المؤيدين لهذا القول أيضاً[50]. وهذا الخلاف هوالأصل الذي بنى عليه الكوفيون إعراب فعل الأمر[51]. وأمّا ابن مالك، فقد اضطرب كلامه في هذه المسألة، فنجده في (التسهيل) يقول: ويلزم في النثر، في غير فعل الفاعل المخاطب[52]، وهذ يتوافق مع رأي الجمهور[53]. ونجده في (شرح الكافية الشافية) قد ذكر أنّ حذف اللام، وبقاء عملها على ثلاثة أضرب: كثير مطرد، وقليل جائز في الاختيار، وقليل مخصوص بالاضطرار. ثم فصلها بقوله، فالكثير المطرد بعد أمر بقول: كقوله تعالى: ﴿**قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاةَ**﴾، أي ليُقيموا، فحذف اللام لأنّه بعد قُلْ، وامّا القليل الجائز في الاختيار الحذف بعد قولٍ غير أمر، كقول الراجز:

قلتُ لِبوّابٍ، لَديهِ دارُها: تَيْذَنْ، فإني حَمْؤها، وجارُها

أراد: لِتَيْذَنْ فحذفت اللام، وأبقى عملها. وليس مضطراً، لتمكنه من أن يقول: وإيذن، والقليل المخصوص بالاضطرار الحذف دون تقدم قولٍ بصيغة أمرٍ ولا بغيرها، كقول الشاعر:

فلا تَستطيلْ، مِنّي، بَقائي ومدتي ولكنْ يكُنْ للخيرِ، مِنْكَ، نَصيبُ

أراد: ولكن ليكن. فحذف اللام مضطراً، وأبقى عملها، وليس من هذا ما أنشده[54].

ثانياً– ما وصفه بالقلة أوالضعف: هناك مسائل نحوية وصفها ابن هشام بالقلّة أو الضعف مع أنّها وردت في القرآن الكريم، وهذه المسائل، هي:

أ– إعمال المصدر المعرّف بأل

لقد أجاز جمهور النحويين أعمال المصدر المعرّف بأل، ولكن على ضعف، وحجتهم في ذلك ((أنّ الألف واللام لا تكون في أسماء الأجناس التي هي الأصول إلا المعرفة، لذلك ضُعف أعمالها))[55]. وقد ذكر الرضي في شرحه على الكافية تفسير قلّة عمل المصدر المعرّف بالألف واللام، وذلك بقوله: ((إنّما قل لتعذر دخول اللام على ما يقدّر المصدر العامل به، وهو الحرف المصدري، وليس كذا: اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول؛ لأنها موصولة داخلة على الفعل، وأمّا اللام في الصفة المشبهة فلم تضعف بها؛ لأنّ عملها لمشابهة اسم الفاعل))[56].

أمّا ابن هشام فقد وصف إعمال هذا النوع من المصادر بالقلّة والضعف؛ إذ بيّن أنّ عمل المصدر مضافاً أكثر، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ**﴾ [البقرة251]، ومنوناً أقيس، نحو قوله تعالى: ﴿**أَوإِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ**﴾ [البلد: 14]، ((وبأل قليلٌ ضعيفٌ))[57]، ومسألة إعمال المصدر المعرّف بأل محل خلاف بين النَحويين، فمنهم مَن جوّز إعماله، ولكن على استقباح، وقد قال به الفرّاء، ومنهم مَن جوّز إعمال المصدر المعرف بالألف واللام بلا استقباح ونسب هذا الرأي إلى سيبويه [58]، وقد ذكر بعضهم ((أنّ مذهب سيبويه وكافة البصريين أنّه مستقبح، وهذا معروف عند الفارسي وجماعة من البصريين))[59]، ومن العلماء من منع إعماله مطلقاً، وقد نسب هذا الرأي إلى بصريين وبغداديين وكوفيين أيضاً، وما ورد منه منصوباً يؤول بإضمار فعل[60]، فمن قال بالمنع من البصريين هو ابن السراج، ونجد أنّ ابن عصفور قال: ((والأحسن فيه أن لا يعمل))[61]. أمّا أبو حيان فقد علق بقوله: ((ترك إعمال المضاف ذي الألف واللام هوالقياس؛ لأنّه قد دخله خاصة من خواص الأسماء فكان قياسه أن لا يعمل))[62] وحجة المانعين لهذه المسألة ((أنّ المصدر إنّما عمل لشبه بالفعل، وأل المقترنة به تبعد شبهه بالفعل؛ لكونها من خصائص الأسماء))[63]،

وكان النحويون ينكرون وجود هذا النوع من المصادر في القرآن الكريم، فجاء في شرح الرضي على الكافية ((قيل: ولم يأتِ في القرآن الكريم شيء من المصادر المعرفة باللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح؛ بلى قد جاء مُعدى بحرف جر))[64]، وأكد كلامه بشاهد من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى ﴿**لاَّ يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا**﴾ [النساء:148]

ممّا تقدم يتضح أنّ النحويين قالوا بصحة إعمال المصدر المعرف بالألف واللام عمل الفعل، ولكنّهم وصفوا عمله بالضعف أو القلة أو الاستقباح، وقد استدلوا بنص شعري تداوله النحويون بشكل واسع، وهو قول الشاعر[65]:

ضعيفُ النَّكايةِ أعداءَهُ يَخالُ الفِرارَ يُراخى الأجَلْ

وقد ذكر المبرد (ت 285هـ) تعليقاً على هذا البيت الشعري، وكان من المانعين لإعمال هذا النوع من المصادر بقوله: ((لاستفحال الاسمية فيه، وقال في قوله: أعداءَه، أي في أعدائه، قال: أو يكون منصوباً بمصدر منكر مقدّر، أي: ضعف النكاية نكاية اعداءَه، فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه))[66]

ومنهم من جوّز أعماله مطلقاً، وقد نسب العلماء هذا الرأي إلى سيبويه، وقد استدل هؤلاء على جواز إعمال هذا النوع من المصادر بوروده في كلام العرب، كقول الشاعر مزار الاسدي:

لقد عَلِمتْ أولى المَغيرة أنني كَرَرْتُ فلم أنكُلْ من الضّربِ مِسْمَعا

وقد نصب قوله (مسمعا) بقوله (الضرب) وهومصدر مقرون بأل، ومثله قول الآخر:

فإنّكَ والتأبينَ عُروَة بعدَما دعاكَ وأيدينا إليك شَوارعُ

فقد نصب قوله (عروة) بقوله (التأبين) وهو مصدر مقرون بأل[67].

وقد حمل ابن مالك إعمال المصدر المعرف بالألف واللام على الاحتمال، أي إنّه أجاز أعماله، وقد استشهد بقوله تعالى: ﴿**لاَّ يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا**﴾ [النساء:148]

قال ابن مالك: ((فيحتمل أن يكون (مَن) في موضع رفع بالجهر، على تقدير (لا يحب الله أن يجاهر بالسوء من القول الا من ظلم)، ويحتمل أن يكون الكلام قد تم قبل (إلا)، وتكون في موضع نصب على الاستثناء))[68].

أما رضي الدين فقد وافق ابن مالك في مسألة إعمال المصدر المعرف بأل؛ إذ قال: ((ويجوز أن يقال: إنّ (من ظلمَ) فاعل المصدر، أي أن يجهر على البناء للفاعل، والاستثناء متصل، ويجوز... أن يقال هو متصل، والمضاف محذوف، أي إلا جهر من ظلم))[69]

وكما كان لعلماء النحوآراء في هذه المسألة كان للمفسرين وجهة نظرهم الخاصة، فقد تناولوا النصوص القرآنية بالتحليل سواء أكان ذلك من جانب المعنى أم اللفظ، فالسمين الحلبي قد تناول النص القرآني الذي بنى

عليه ابن مالك كلامه؛ فقال: ((بالسوء متعلق بالجهر، وهو مصدر مُعرف بـ(أل) استدل به الفارسي على جواز إعمال المصدر المعرف بـ(أل)، قيل: ولا دليل فيه؛ لا الظرف والجارّ يعمل فيهما روائح الأفعال، وفاعل هذا المصدر محذوف، أي (الجهر أحد)... ويجوز أن يكون الجهر مأخوذاً من فعل مبني للمفعول على خلاف في ذلك، فيكون الجارّ بعده في محل رفع؛ لقيامه مقام الفاعل؛ لأنّك لو قلت (لا يحب الله أن يجهر بالسوء) كأنّ (بالسوء) قائم مقام الفاعل ولا تعلق له حينئذ به، و(من القول) حال من السوء))[70]

ب- مجيء المفعول لأجله معرفاً بأل

لقد أجاز جمهور النحويين مجيء الحال معرفة ونكرة، ولكن عند ملاحظة الشواهد التي استندوا عليها، نجدهم قد اقتصروا في المعرفة على المعرف بالإضافة[71].

وقد عرفه ابن عصفور بقوله: ((كلّ فضلة انتصبت بالفعل أوما جرى مجراه على تقدير لام العلّة، ويكون معرفة ونكرة، ويشترط فيه أن يكون مصدراً، وأن يكون مقارناً للفعل الذي ينصبه في الزمان، وأن يكون فعلاً لفاعل الفعل المُعلل))[72]، ثم نجد ان ابن يعيش قد اكد ما قال به جمهور النحويين بقوله: ((لأنّ بابنا هذا يكون معرفة ونكرة))[73]

أمّا ابن هشام فقد وصف مجيء المفعول لأجله معرفاً بأل بالكثرة في حالة الجر، وبالقلّة في حالة النصب، وذلك بقوله: ((ويجوز جرّ المستوفي للشروط: بكثرة إنْ كان بأل، وبالقلّة إن كان مجرداً))[74]، ثم ذكر شاهداً شعريّاً على مجيء المفعول لأجله منصوباً مع كونه معرفاً بأل وهو قول الشاعر:

لا أقعدُ الجبنَ عنِ الهيجاءِ وَلوتَوالَتْ زُمَرُ الأعدَاءِ

ومجيء المفعول لأجله بهذا الشكل على رأي ابن هشام قليل[75]، والشاهد هنا هو((قوله: (الجبن) فإنه مصدر واقع مفعولا لأجله، وقد نصبه مع كونه مقروناً بأل، وهذا قليل، والكثير فيه أن يكون مجروراً بحرف جرّ دالّ على التعليل[76].

وعند ملاحظة النصوص التي استشهد بها جمهور النحويين على صحة مجيء المفعول لأجله معرفة نرى أن شواهدهم اقتصرت على المعرّف بأل، فلم نرَ شاهداً نحويّاً واحداً معرفاً بالألف واللام، وكأنّهم بهذا يقصرون مجيئه معرفة على شكل واحد من أشكال المعرفة، وهو المعرّف بأل[77].

وقد تنبه ابن مالك إلى ذلك، فذكر شواهد قرآنية وشعرية تؤكد صحة مجيء المفعول لأجله معرفاً بأل، فقال: ((وانجرار المستوفي لشروط النصب جائز مختصاً كان بالألف واللام كقول الشاعر:

لا أقعدُ الجبنَ عنِ الهيجاءِ وَلوتَوالَتْ زُمَرُ الأعدَاءِ

أومضافاً كقول حاتم: وأغفرُ عوراءَ الكريم ادّخارَه

أو غير المختص كقوله أعني حاتماً: وأُعرِضُ عن شتمِ اللئيم تكرّما

إلا أنّ انجرار المختص بالألف واللام أكثر من نصبه، ونصب غير المختص أكثر من جرّه، ويستوي الأمران في المختص والإضافة))[78]، ثم ذكر شاهداً قرآنياً على هذه المسألة، وهو قوله تعالى: ﴿**وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ**﴾ [الانبياء: 47]، وقد علق عليهِ بقوله: ((يمكن أن يكون القسط... مفعول له؛ لأنه مستوفي للشروط))[79].

ج- مجيء الإضافة بمعنى في

لقد اتفق النحويون على ((وجوب اشتمال الإضافة المحضة على حرف أصلي مناسب اشتمالاً أساسه التخيل والافتراض، لا الحقيقة والواقع، فيلاحظ وجوده مع أنّه غير موجود إلا في التخيل، أو في النية كما يقولون، والغرض من هذا التخيل: الاستعانة بحرف الجر على توصيل معنى ما قبله إلى ما بعده، كالشأن في حرف الجر الأصلي، وأيضاً الاستعانة على كشف العلّة المعنوية بين المتضادين، وهما المضاف والمضاف إليه، وابانة ما بينهما من ارتباط مُحكم وملابسة (أي مناسبة) قوية لا تنكشف ولا تتبين إلا من معنى حرف الجرّ المشار إليه بشرط أن يكون هذا الحرف خفيّاً متخيلاً مكانهُ بين المضاف والمضاف إليه، وأن يكون أحد ثلاثة أحرف أصلية هي: من- في- اللام))[80].

ولكن موضع الاختلاف بين النحويين هو عامل الجر في المضاف اليه، فمنهم من ذهب إلى أنّ المضاف اليه مجرور بالمضاف، وكان سيبويه من المؤيدين لهذا الرأي، ومنهم من ذهب إلى أنّ عامل الجر في المضاف اليه الإضافة المعنوية، وينسب هذا الرأي إلى الاخفش الاوسط، أمّا الزجاج وابن الحاجب فذهبا إلى أنّ المضاف اليه مجرور بحرف مقدر[81].

أما جمهور النحاة، فيقدرون حرف الجر (اللام) عاملاً للجر في المضاف، ويمنعون تقدير حرف جرّ غيره إذا صح تقديره؛ لأنّ اللام عندهم هي الأصل[82].

وهناك فئة من النحويين يرون أنّ الإضافة يمكن أن تكون بمعنى حرف الجرّ (مِن)[83] ومنهم العكبري الذي قال: ((والإضافة تكون بمعنى (اللام)، وبمعنى (مِن)، منها إنّ التي بمعنى (اللام) يكون الثاني فيها غير الاول في المعنى، والتي بمعنى (مِن) يكون الأول فيها بمعنى الثاني، ومنها أن التي بمعنى (مِن) يصح فيها ذلك))[84]

أمّا مسألة مجيء الإضافة بمعنى (في)، فإن جمهور النحويين قد أنكروها، ودليل ذلك أنّ ابن مالك قد أشار إلى إغفال النحويين هذه المسألة، وذلك بقوله: ((وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في)، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح))[85]،

أمّا ابن هشام، فقد وصف مجيء الاضافة بمعنى (في) بالقلة، ووضع ضابطاً لذلك بقوله:((وتكون الإضافة على معنى (اللام) بأكثرية، وعلى معنى (من) بكثرة، وعلى معنى (في) بقلةٍ. وضابط التي بمعنى (في): أن يكون الثاني ظرفاً للأول))[86]، وذكر شواهد قرآنية على ذلك[87]، كقوله تعالى: ﴿**بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**﴾ [سبأ: 33]، وقوله تعالى: ﴿ **يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ**﴾ [يوسف: 39]، والتقدير مكرٌ في الليل، ويا صاحبانِ في السجن

وقد أجاز ابن مالك أن تكون الإضافة بمعنى (في)؛ إذ بيّن أنّ الإضافة تكون بمعنى ((من أو في، إن حسُن تقدير أحدهما وحده، وإلا فبمعنى اللام))[88]، ونجد ابن مالك قد استشهد بمجموعة من الآيات القرآنية والابيات الشعرية؛ تأكيداً لكلامه[89]، كقوله تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَأَلَدُّ الْخِصَامِ**﴾ [البقرة: 204]، وقوله تعالى: ﴿**لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ [البقرة: 226]، وكقول حسان بن ثابت[90]:

تسائلْ عن قومٍ هجانٍ سَمَيْدَعٍ لدى البأسِ مِغوارُ الصباحِ جسورُ

وغيرها من الامثلة.

وهناك بعض المفسرين قد تناولوا هذه المسألة في تفسيرهم الآيات الكريمة، فمنهم من أجازها، ومنهم من أدرجها ضمن مجموعة من الاحتمالات، ومنهم من رفضها البتة.

فمن الرافضين لمجيء الإضافة بمعنى (في) من المفسرين: الفرّاء، فقد تناول قوله تعالى: ﴿**لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾، فجعل الاضافة بمعنى (إلى)، ولم يجوز مجيئها بمعنى (في)، فقد أوضح ذلك في قوله: ((التربصّ إلى الأربعة... ولو قيل في مثله من الكلام، تَربصُ أربعةَ أشهر كان صوابا))[91]

أمّا من أدرجها ضمن مجموعة من الاحتمالات، فقد تمثّل بـ أبي حيان، وذلك في قوله تعالى: ﴿ **يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ**﴾ بقوله: ((يا صاحبي السجن أن يكون من باب الإضافة إلى الظرف، والمعنى يا صاحبي في السجن، واحتمل أن يكون من إضافته إلى شبه المفعول كأنه قيل يا ساكني السجن))[92]، ومثله فعل الأستاذ محيي الدين الدرويش، فنجده قد قدم احتمالين، وذلك بقوله: ((وصاحبي السجن منادى مضاف وعلامة نصبه الياء، والسجن مضاف اليه، ويجوز أن تكون هذه الاضافة من باب الاضافة إلى الظرف، إذ الأصل يا صاحبي السجن، ويجوز أن تكون من باب الإضافة إلى التشبيه بالمفعول به))[93]

وممن أجازوا هذه المسألة أيضاً من النحويين ابن الحاجب[94]، والسيوطي في المطالع السعيدة[95]، وعبد القاهر الجرجاني من البلاغيين[96]، وهناك بعض الدارسين المحدثين أيضاً قد أجازوا مجيء الاضافة بمعنى في مثل الدكتور عبّاس حسن[97]، والشيخ مصطفى الغلاييني[98].

وخلاصة القول: إنّ في هذه المسألة أربعة أقوال، هي[99]:

1- ذهب جمهور النحويين إلى أنّ الإضافة تكون بمعنى (اللام) أو بمعنى (من)، ولا تكون بمعنى (في).
2- ذهب أبو إسحاق الزجّاج وأبو الحسن الضائع إلى أن الإضافة تكون بمعنى (اللام) ليس غير.
3- إنّ الإضافة تجيء على معنى أحد الحروف الثلاثة، وهي اللام ومن وفي، وممّن ذهب إلى هذا الرأي عبد القاهر الجرجاني وابن الحاجب وابن مالك والسيوطي، وبعض الدارسين المحدثين.
4- يرى أبوحيان الأندلسي أنّ الإضافة ليست على معنى حرف أصلاً ولا هي على نية حرف.

الخاتمة

لم يتخذ ابن هشام موقفاً معيناً من مسائل النحو القرآني، فهناك مسائل وردت في القرآن الكريم، واتّخذ منها موقف الرفض المنكر، مؤيداً في ذلك رأي جمهور النحويين، وهناك مسائل قد وصفها بالضرورة أو القلة والضعف، وثمة مسائل خالف فيها جمهور النحويين بالاعتماد على نصوص القرآن الكريم وتركيبه.

الهوامش:

([1]) ينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي اسحاق الشاطبي: 3/ 5، شرح التصريح: 1/ 421 – 248.

([2]) ينظر شرح الرضي على الكافية:85/1، وارتشاف الضرب: 3/ (1338–1339)، وشرح قطر الندى: 213، المقاصد الشافية: 5/3.

([3]) ينظر شرح اللمع، لابن برهان: 46–47.

([4]) النهاية، لابن خباز: 651/3.

([5]) شرح قطر الندى: 212 –113.

([6]) النشر في القراءات العشر: 2/ 272، معجم القراءات القرآنية: 456.

([7]) ينظر شرح قطر الندى: 213، وشرح شذور الذهب: 194

([8]) ينظر شرح شذور الذهب: 194

([9]) شرح قطر الندى: 214.

([10]) ينظر المقتضب: 4/ 170، الإيضاح، أبو علي الفارسي: 171، شرح المفصل، لابن يعيش: 8/2.

([11]) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 192.

([12]) الأمالي الشجري: 15/3– 16.

([13]) ينظر شرح التسهيل: 336/2– 337، 366، شرح عمدة الحافظ: 426/1.

([14]) الكشاف: 123/5.

([15]) المغني: 6/ 146.

([16])المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

([17]) أوضح المسالك: 2/ 318– 319

([18]) اللمع في العربية: 52.

([19]) شرح الكافية الشافية: 2/ 643.

([20]) اوضح المسالك: 321/2– 324.

([21]) ينظر تفسير الرازي:259/5.

([22]) ينظر تفسير النسفي: 110/22.

([23]) ينظر تفسير الطبري:96/22.

([24]) ينظر معاني القرآن، للزجاجي: 254/4.

([25]) ينظر أعراب القرآن: 237/3.

([26]) ينظر مشكل إعراب القرآن:588/2.

([27]) ينظر تفسير الرازي: 259/5.

([28]) ينظر التبيان: 663.

([29]) ينظر تفسير القرطبي: 17/ 315.

([30]) ينظر تفسير النسفي: 110/22.

([31]) ينظر شرح اللمع: 133/1.

([32]) المحرر الوجيز: 7/ 186.

([33]) ينظر شرح الكافية الشافية: 2/ 743- 744.

([34]) ينظر البحر: 7/ 270.

([35]) ينظر تفسير القرطبي: 17/ 315.

([36]) ينظر تفسير الجلالين: 1/ 567.

([37]) كشف المشكل في النحو: 136.

([38]) ينظر الكتاب: 8/3، الجنى الداني، للمرادي: 112، المقرّب: 384/1.

([39]) ينظر المقتضب: 2/ 13.

([40]) شرح المفصل: 145/5.

([41])المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

([42]) ينظر الأصول في النحو: 174/2.

([43]) مغني اللبيب: 492/6.

([44]) ينظر معاني القرآن:75/1.

([45]) ينظر المقتضب: 130/2، 131.

([46]) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/ 72، 2/ 544- 545.

([47]) الجنى الداني: 113.

([48]) معاني القرآن: 2/ 22.

([49]) معاني القرآن: 297/1.

([50]) ينظر الجامع لأحكام القرآن: 84/3.

([51]) ينظر الأشباه والنظائر: 325/3.

([52]) ينظر شرح التسهيل: 4/ 60.

([53]) ينظر همع الهوامع: 32/1

([54]) ينظر شرح الكافية الشافية: 3/ 1569- 1571.

([55]) شرح المفصل، لابن يعيش: 75/4.

([56]) شرح الرضي على الكافية: 3/ 716.

([57]) أوضح المسالك: 3/ 205.

([58]) ينظر المساعد في تسهيل الفوائد: 234/2

([59]) المساعد في تسهيل الفوائد: 234/2، 235

([60]) ينظر شرح المقرب:244/2، المساعد في تسهيل الفوائد:234/2، 235.

([61]) شرح المقرب:244/2

([62]) المصدر نفسة، والصفحة نفسها.

([63]) أوضح المسالك، الهامش: 208/3.

([64]) شرح الرضي على الكافية: 3/ 716.

([65]) ينظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 716، أوضح المسالك:3/ 208، شرح شذور الذهب: 395.

([66]) شرح ابن عقيل: 3/ 93.

([67]) شرح التسهيل: 3/ 116، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: 3/ 207- 208.

([68]) شرح التسهيل: 3/ 116.

([69]) شرح الرضي على الكافية: 3/ 716.

([70]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 4/ 133، 134.

([71]) ينظر شرح المفصل: 1/ 454، المقرّب: 227.

([72]) المقرب: 227.

([73]) شرح المفصل: 454/1.

([74]) اوضح المسالك: 2/ 228.

([75]) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

([76]) أوضح المسالك، الهامش: 2/ 229.

([77]) ينظر النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته: 38.

([78]) شرح التسهيل: 198/2.

([79]) المصدر نفسه: 2/ 199.

([80]) النحو الوافي: 3/ 17.

([81]) ينظر همع الهوامع: 2/ 412

([82]) ينظر ارتشاف الضرب: 4 / 1799- 1801، وهمع الهوامع: 2/ 412.

([83]) ينظر ارتشاف الضرب: 4/ 1801، وشرح الاشموني: 3/ 371، وهمع الهوامع: 2/ 412.

([84]) اللباب في علل البناء والاعراب: 1/ 388.

([85]) شرح التسهيل: 3/ 221.

([86]) أوضح المسالك: 3/ 85، 86.

([87]) ينظر أوضح المسالك: 86/3، و قطر الندى: 283.

([88]) شرح عمدة الحافظ: 1/ 481.

([89]) ينظر شرح الكافية الشافية: 2/ 907،908، وشرح عمدة الحافظ: 1/ 483، 484.

([90]) ينظر شرح عمدة الحافظ: 1/ 483.

([91]) معاني القرآن، الفراء: 1/ 145.

([92]) البحر المحيط: 5/ 309.

([93]) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 9/ 547.

([94]) ينظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 206، وهمع الهوامع: 3/ 267.

([95]) ينظر المطالع السعيدة في شرح الفريدة: 2/ 87.

([96]) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني: 2/ 871.

([97]) ينطر النحو الوافي: 4/ 16.

([98]) ينظر جامع الدروس العربية: 3/ 206، 207.

([99]) ينظر الإيضاح العضدي: 267، شرح التسهيل: 3/ 223، ارتشاف الضرب: 4/ 1799- 1801، المساعد في تسهيل الفوائد: 2/ 239، شرح الأشموني: 2/ 237.

المصادر والمراجع

- خيرُ ما أبتدئ به القرآن الكريم.
- الأشباه والنظائر، للسيوطي (ت911هـ)، تحقيق: غريد الشيح، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2001م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت 1996م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، للأستاذ محيي الدين درويش، ط3، دار الرشاد، سوريا، 1992م.
- أمالي ابن الشجري (ت 542)، تحقيق: لمحمود الطناحي، ط1، نشر مكتبة الخانجي، القاهر،1992م.
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت 616هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1979م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لكمال الدين أبي البركات الأنباري(ت 577هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د. ت.
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، لجمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ), المكتبة العصرية, بيروت, بدون تاريخ.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة، 1969م.
- التبيان في إعراب القرآن, لأبي البقاء العُكبري (ت616هـ)؛ تحقيق علي محمد البجاوي , د.ط، إحياء الكتب العربية ـ مصر, د. ت.
- التبيان في تفسير القران، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ) تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، د.ط، د.ت.
- تفسير البحر المحيط: لأبي حيان الاندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد، والشيخ علي محمد معرض، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، 1993م.
- تفسير الجلالين، لجلال الدين السيوطي، ط1، نشر دار الحديث، القاهرة، د.ت.

- تفسير القرطبي(الجامع لأحكام القران)، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت 671هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ومحمد رضوان عرقسوي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006م.
- تفسير الكشاف، لأبي القاسم جار الله الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، ط3، دار العلم، بيروت، 2009م.
- تفسير فخر الدين الرازي المسمى بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، للأمام محمد الرازي فخر الدين(ت 604هـ)، ط1، دار الفكر- بيروت، 1981م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوه، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ), ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق: شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد ،ط1 ، دار الغدير قم 1434هـ.
- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي- بيروت 1959م.
- شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون)، ط2 ، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري (ت 905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية- بيروت 2000م.
- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الأستراباذي (ت686هـ), تصحيح وتعليق يوسف حسن نمر, ط2, منشورات جماعة قار يونس- بنغازي 1996م.
- شرح الكافية الشافية، للعلامة جمال الدين أبي عبد الله بن محمد بن مالك الطائي (ت 672هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريري، ط1، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، 1982م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، للقاسم بن الحسين الخوارزمي (ت617هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار العرب الإسلامي، لبنان، 1990م.
- شرح المفصل، لموفق الدين أبو البقاء، ابن يعيش الموصلي (ت 643هـ)؛ تحقيق إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، ومعه كتاب منتهى الادب، بتحقيق: شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكوخ، ايران، 1382هـ.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك (672هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني- بغداد، 1977م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري؛ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ،ط11،نشر المكتبة التجارية الكبرى ، مصر 1963م.
- شرح لمع ابن جني، لابن برهان (ت 1044هـ)، تحقيق: فائز فارس، ط1، مركز للنسخ والطباعة، الكويت، 1984م.
- عدّة السالك في تحقيق أوضح المسالك، الأستاذ محيي الدين عبد الحميد، ضمن كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، المكتبة العصرية- بيروت بدون تاريخ.
- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1996م.
- كشف المشكل في النحو, علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت 599 هـ)، تحقيق: الدكتور هادي عطية مطر, ط1, مطبعة الرشاد، بغداد 1984.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري(616هـ)، الجزء الأول؛ تحقيق: غازي مختار ظليمات، الجزء الثاني، تحقيق: الدكتور عبد الإله نبهان، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت – دمشق، 1995م.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ)، تحقيق: الدكتور سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي- عمان، 1988م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي(ت546هـ)؛ تحقيق: الرحالة الفاروق وعبد الله الانصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم ومحمد الشافعي، ط2، وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 2007م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، لجلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: الدكتور نبهان ياسين حسين، دار الرسالة – بغداد، 1977م.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق بن ابراهيم السري الزجاج (ت311هـ)؛ تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، (1408هـ -1988م).

- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة 1990م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا الفرّاء (ت207هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي, ط3, عالم الكتب- بيروت 1983م.
- معجم القراءات القرآنية، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع 2002م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن احمد بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، السلسلة التراثية، الكويت، 2002م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو اسحاق الشاطبي (ت 790هـ)، تحقيق الدكتور عياذ بن عبد الليثي، ط1، معهد البحوث العلمية وأحياء التراث الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية 2007م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية – عمّان , الأردن، دار الرشيد للنشر – بغداد، 1982م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تحقيق: للدكتور محمد عبد الخالق عظيمة، ط2، مكتبة أحياء التراث الأسلامي، القاهرة، 1979م.
- المقرّب، لعلي بن مؤمن بن عصفور (ت669هـ)، تحقيق: للدكتور أحمد عبد الستار الجواري، والدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، 1986م.
- النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته، لزاهد حميد عبيد، رسالة ماجستير بإشراف أ.د عبّاس علي إسماعيل، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء 2018.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت 833هـ)، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية- بيروت.
- النهاية في شرح الكافية، للعلامة شمس الدين أحمد بن الحسن الموصلي المعروف بابن الخباز (ت 638هـ)، تحقيق: عبد الله عمر حاج ابراهيم، د. ط، السعودية، جامعة أم القرى، 1992م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن أبي بكر جلال الدين السيوطي، (ت 911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1998م.